

وعادة كمنظم بعض الأقسام أيضاً **فإنه** قال المارة
على الفارسي في شرح الفقه الأكبر عند قوله وأنا
ما يتبع بالغير بتأويل أن الله تعالى علمه لا واره
خلافه كما كان الكافر وطاعة ألياً ولا نزاع وقوع
التكليف به لكونه مفدور المكلف بالنظر إلى نفسه وليس
المكلف به عندنا كلياً بما ليس في وسع البشر
نظراً في ذاته ومن قال أنه تكليف بالشيء في الواسع
فقد نظر إلى ما عرض من تعلق عمله تعالى وإرادة
سبحانه بخلافه وبالجملة لو لم يكلف العبد به لم يكن
تارك المأمور به عاصياً فلذا عدل عن الأيمان
الكافر وطاعة الفاسق من قبيل المحال في التمسك
العرضي بما على تعلقه تعالى وإرادته بخلافه ومن قيل
ما يطابق في الممكن بما على حقيقته تعلق القدرة الحادثة
به بالنظر إلى نفسه ثم علم أن مراتب ما ليس في وسع البشر
ثلاثة أقصاها أن يتم بنفسه يومه بحسب قدرته
وفقد الخلق وأعدام القديم وهذا لا يدخل تحت
القدرة القديمة فضلاً عن الحادثة وأوسطها أن لا
يتعلق فيها القدرة الحادثة عقلاً كخلق الأقسام
كعمل الجبل والسموع والي السماء وأدناها أن يتم تعلق
عمله سبحانه وإرادته بعدم وقوعه انتهى قال ابن أبي عمير
في شرح مسأرة ابن القمام المستعمل لثلاثة أقسام تتجمل
لذاته وهو الحال في نفسه بنفسه والصدق والتجمل
عادة لا عقل كالذين من الأقسام ومسئلاً عرضي

ما استتم وقوعه لتعلق إرادة الله بعدم وقوعه و
أخباره تعالى بعدم وقوعه انتهى **فإنه** قال الأقسام أربعة
للمعنى الملائكة الفارسي لأن جمع الصفة من التجمل
لذا لا يمكن الحال المعنى حتى يتم بنفسه يومه لا يحتاج
لإعداد الفعل ومشاركة في الحكم عليه بالمحال بخلاف
خلق الأقسام فإنه من الحال المعنى **وقوله** فينسى الشيء
الواحد كما لا يقبل جعله في كلامه كذا بالنظر إلى نفسه فتم
النظر عن العارض ومستحقاً أيضاً بالنظر إلى إرادة
الله منه خلافه وبالجملة عرضياً بالنظر إلى الواسع
بإذ الوجوب ليعلم الأمر ولا ينظر فيه إلى الوقوع ولا إلى
عدمه الوقوع بخلاف الوقوع فإنه تابع للإرادة ولعلم
على إرادة لا شافية في تعريفه الحقيقي الواجب العرضي
بما وجب لتعلقه علم الله به بدل ما وجب لتعلقه وإرادته
بعدمه نظراً إلى حقيقته تمامها بغير العلم والإرادة في
المستعمل العرضي حتى هو ما استتم لتعلقه علمه وإرادته
بعدمه وقوعه فعلة الوجوب لأمر الإرادة والعلو في
إمامه بالشيء ولا يزيد كثيراً في جهار وإيهاب وذلك جعل
مثلاً فيجب كونه مأموراً به ولا ينفع لتعلقه علمه وإرادته
لعدمه وقوعه ومن ثم كالأجوب تابعاً للأمر والوقوع
تابعاً للعلم والإرادة **فإنه** قال **والاعتماد السابق** واللا
حقة تأمل وجهه التأمل الأعدام فتع الهن جمع عدم
وهي بمعنى عدمه فالعدم السابق هو العلم الذي
قبل الوجود في علم الكون والعدم اللاحق هو العلم

فإنه قال في شرح الفقه الأكبر عند قوله وأنا ما يتبع بالغير بتأويل أن الله تعالى علمه لا واره خلافه كما كان الكافر وطاعة ألياً ولا نزاع وقوع التكليف به لكونه مفدور المكلف بالنظر إلى نفسه وليس المكلف به عندنا كلياً بما ليس في وسع البشر نظراً في ذاته ومن قال أنه تكليف بالشيء في الواسع فقد نظر إلى ما عرض من تعلق عمله تعالى وإرادته سبحانه بخلافه وبالجملة لو لم يكلف العبد به لم يكن تارك المأمور به عاصياً فلذا عدل عن الأيمان الكافر وطاعة الفاسق من قبيل المحال في التمسك العرضي بما على تعلقه تعالى وإرادته بخلافه ومن قيل ما يطابق في الممكن بما على حقيقته تعلق القدرة الحادثة به بالنظر إلى نفسه ثم علم أن مراتب ما ليس في وسع البشر ثلاثة أقصاها أن يتم بنفسه يومه بحسب قدرته وفقد الخلق وأعدام القديم وهذا لا يدخل تحت القدرة القديمة فضلاً عن الحادثة وأوسطها أن لا يتعلق فيها القدرة الحادثة عقلاً كخلق الأقسام كعمل الجبل والسموع والي السماء وأدناها أن يتم تعلق عمله سبحانه وإرادته بعدم وقوعه انتهى قال ابن أبي عمير في شرح مسأرة ابن القمام المستعمل لثلاثة أقسام تتجمل لذاته وهو الحال في نفسه بنفسه والصدق والتجمل عادة لا عقل كالذين من الأقسام ومسئلاً عرضي